

قياس وتحليل الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي للمدة (1988 - 2015)

Measurement and analysis of monetary shocks in the Iraqi economy for the period (1988- 2015)

الأستاذ المساعد الدكتور صباح صابر محمد خوشناو

قسم الإقتصاد/ كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة صلاح الدين - أربيل

sabah_khoshnaw@yahoo.com

sabah.mohammed@su.edu.krd

المستخلص

يعتبر تقليل الصدمات النقدية مؤشراً على جودة السياسة النقدية في دولة ما ووضوح في الرؤيا المستقبلية ونضوج للتصور المنطقي لدى صناعات السياسة النقدية ومعرفة حالة الإقتصاد الوطني، ويتمكن متخذو القرار النقدي للتدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية لتحقيق التوازن النقدي إلا أن الإخفاق في تحقيق التوازن النقدي يتسبب في حدوث الصدمات النقدية التي تعد مؤشر خلل في الإدارة النقدية لما لهذه الصدمات من آثار على العديد من المتغيرات وقد تعتمد السلطات النقدية الى إحداث تلك الصدمات عندما تحاول تحقيق هدف من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية الأساسية والإستراتيجية للدولة.

لقد عانى كان الإقتصاد العراقي من بعض السياسات الكلية الخاطئة التي ما زالت آثارها قائمة ولدت مشاكل عديدة مثل إرتفاع الأسعار وإنخفاض سعر صرف الدينار العراقي وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والبطالة وغيرها. إنعكست بشكل إختلالات نقدية في الأسواق كافة على مستوى التوازن الكلي.

يوضح معامل التحديد (R^2) إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسعر الصرف (\$) تفسر (60%) من التغيرات الحاصلة في الطلب على النقود بينما هناك نسبة (40%) تفسرها عوامل أخرى أكثرها يتعلق بمتغيرات نوعية تخص عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي في العراق، فضلاً عن ذلك فقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الطلب الحقيقي على النقود وبين سعر الصرف وبمعامل مرونة بلغ (99%) وهو أمر يتماشى مع المنطق الإقتصادي، بينما أكدت النتائج بوجود علاقة طردية بين الطلب على النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبمعامل مرونة بلغت (65%) وهو أمر يتماشى مع المنطق الإقتصادي.

Summary

Is to reduce monetary shocks indicator of the quality of monetary policy in the country and the clarity of the vision of the future and the maturation of the logical perception among monetary policy makers, know the condition of the national economy, and unable to decision-makers cash to intervene through several monetary variables control to achieve the cash balance, however, the failure to achieve monetary balance cause monetary shocks, which is a defect in cash management indicator of what the effects of these shocks on many variables have monetary authorities deliberately to bring about these shocks when trying to achieve the goal of basic strategy of the state economic and social objectives.

It was the Iraqi economy suffered from some college wrong policies which effects still generated many problems such as high prices and low Iraqi dinar exchange and balance of payments deficit and budget deficit, unemployment and other price. Imbalances reflected in cash in all markets at the macro equilibrium level.

It illustrates the coefficient of determination (R^2) The gross domestic product (GDP) and exchange rate (\$) explain (60%) of the developments in the demand for money changes while a proportion (40%) explained by other factors, the most respect to variables quality belonging to non-economic and political stability in the Iraq, moreover, the results showed that there is an inverse relationship between the real demand for money and the exchange rate and a factor of flexibility was (99%), which is in line with economic logic, while the results confirmed the existence of a positive relationship between the demand for money and the real gross domestic product and factor flexibility was (65%), which is in line with economic logic.

المقدمة

إن الإجراءات التي تتدخل بها السياسة النقدية لضبط العرض النقدي تتم تحت مسؤولية البنك المركزي (السلطة النقدية) والذي يقوم بمراقبة فعلية وحقيقية للمعروض النقدي، طالما يمتلك الأدوات والوسائل اللازمة والضرورية لتثبيت التدفق النقدي، ومن ثم يقوم بإستخدامها بكيفية سليمة بما يتماشى ووضعية الإقتصاد وإمكانياته، وحتى يقوم البنك المركزي بذلك ينبغي عليه أن يتمتع بقدر معين من المرونة و الحرية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية. وتؤكد العديد من الأبحاث والدراسات إلى إن بعض الدول قد تتعرض إلى صدمات مختلفة حقيقية ، نقدية ونفطية وأن لتلك الصدمات آثار كبيرة على إقتصادياتهم وقد نجح البعض من هذه الدول معالجة تلك الصدمات من خلال الإجراءات والسياسات الإقتصادية السليمة التي إتخذتها والتي إمتصت هذه الصدمات وقّلت من آثارها السلبية على الإقتصادهم الوطني.

لقد مر الإقتصاد العراقي بظروف إستثنائية خلال مدة الدراسة. هذه الظروف تمثلت بحربين وعقوبات إقتصادية وما تبع هذه الظروف من إنعكاسات سلبية في كافة المتغيرات الإقتصادية، وقد كانت هناك عوامل داخلية وخارجية حالت دون الوصول لما كان يجب ان يكون عليه من تطور إقتصادي. وكان الإقتصاد العراقي قد عانى من بعض أو عدد من السياسات الكلية الخاطئة التي ما زالت آثارها قائمة ولدت مشاكل عديدة مثل إرتفاع الأسعار وإنخفاض سعر صرف الدينار العراقي وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والبطالة وغيرها. إنعكست بشكل إختلالات نقدية في الأسواق كافة على مستوى التوازن الكلي.

أهمية البحث:- يعد إنحسار وتقليص الصدمات النقدية مؤشراً على جودة السياسة النقدية في دولة ما ووضوح في الرؤيا المستقبلية ونسوج للتصور المنطقي لدى صناع السياسة النقدية ومعرفة حالة الإقتصاد الوطني، ويتمكن متخذو القرار النقدي للتدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية لتحقيق التوازن النقدي إلا أن الإخفاق في تحقيق التوازن النقدي يتسبب في حدوث الصدمات النقدية التي تعد مؤشر خلل في الإدارة النقدية لما لهذه الصدمات من آثار على العديد من المتغيرات وقد تعتمد السلطات النقدية الى إحداث تلك الصدمات عندما تحاول تحقيق هدف من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية الأساسية والإستراتيجية للدولة.

مشكلة البحث:- تكمن مشكلة البحث في تعرض الإقتصاد العراقي إلى صدمات نقدية مستمرة ومتواصلة وعنيفة بسبب الظروف السياسية والإقتصادية غير المستقرة والمتمثلة في صدمات نقدية إيجابية لأغلب سنوات عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بسبب خوض العراق حرب طويلة إستمرت لمدة ثمان سنوات مع إيران بالإضافة الى حربين آخرين مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن فرض الحصار الإقتصادي لمدة أكثر من ثلاثة عشرة سنة. ومن ثم شهدت تذبذبات في السنوات الأخيرة من المدة المبحوثة بين الإيجابية والسلبية.

فرضية البحث: - تكمن فرضية البحث في أن الاقتصاد العراقي تعرض إلى عدة صدمات نقدية يعود سببها الرئيس إلى تغيرات في عرض النقد المحلي أو في سعر صرف العملة المحلية. وأن محاولة تثبيت سعر الصرف سولاً من خلال إتباع سياسة سعر الصرف الثابت في مدة الثمانينيات وسياسة الرافعة المالية في مدة التسعينيات أو سياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003، لم يساعد على إمتصاص الصدمات النقدية.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:-

- 1- محاولة تحليل قياس الصدمات النقدية التي تعرض لها الإقتصاد العراقي للمدة (1988-2015).
 - 2- بيان آثار الصدمات النقدية على الإقتصاد العراقي خلال المدة نفسها.
 - 3- تحديد طرق وسبل مواجهة هذه الظاهرة ومعالجتها.
- منهج البحث:** - تم الإعتماد في كتابة هذا البحث على أسلوب التحليل الإقتصادي المقارن والتحليل القياسي للمدة (1988-2015) لغرض الوصول الى أهداف البحث.

نطاق البحث: - يشمل البحث من الناحية الزمانية المدة (1988-2015)، ومن الناحية المكانية العراق مجالاً للبحث.

هيكلية البحث: - تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين أساسيين وكالاتي:- يتناول المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للصدمات النقدية من خلال ثلاثة مطالب، كرس المطلب الأول لمفهوم الصدمات النقدية وخصص المطلب الثاني لمصادر الصدمات النقدية أما المطلب الثالث فقد تطرق لتوضيح أنواع الصدمات النقدية، أما المبحث الثاني فخصص للجانب التطبيقي للبحث، حيث قسم الى ثلاثة مطالب، كرس المطلب الأول لصياغة نموذج قياس الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي، أما في المطلب الثاني فقد تم شخيص النموذج القياسي وتوضيح الخطوات الإحصائية والقياسية، وفي المطلب الثالث والأخير تم التطرق لتفسير وتحليل نتائج التحليل القياسي للصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي للمدة (1988-2015).

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للصدمات النقدية.

يعتبر ظهور الصدمات النقدية مؤشراً لخلل السياسة النقدية لكونها إنعكاساً لعدم الدقة والوضوح في تنفيذها، وتتميز الصدمات النقدية بتنوع مصادرها وتعدد المتغيرات التي تسببها ومنها الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار فضلاً عن سعر الصرف، فضلاً عن إنتقال تأثيرها الى العديد من المتغيرات.

المطلب الأول : مفهوم الصدمات النقدية.

يرى أغلب الإقتصاديين أن جزءاً مهماً وكبيراً من التغيرات في سياسة البنك المركزي أو في إجراءات سياسة البنك المركزي تعكس إستجابات صانعي السياسة النقدية بالنسبة للتغير في حالة الإقتصاد، إلا أن الواقع يشير الى أنه ليس كل التغيرات في سياسة البنك المركزي يمكن إعتبارها إستجابةً لوضعية الإقتصاد، فجزءاً من التغيرات غير المحسوبة أو غير المقصودة في سياسة البنك المركزي لا تعد ردة فعل على حالة الإقتصاد والتي يشار إليها بالصدمات النقدية. (Lawrence J. Ghristiano, 1998, 7-8).

وتعرف الصدمات النقدية بأنها إبتكارات إحصائية، حيث تمثل عنصراً خارجي المنشأ للسياسة النقدية تماماً. (Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, 2000, 1) كما وتعرف بأنها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقود، سعر الفائدة، سعر الإئتمان) وما ينتج عن من آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الإقتصادية (سجل، 1986، 487)،

فالتغيرات غير المقصودة هي تغيرات غير متوقعة في أحد المتغيرات النقدية كالتذبذبات في عرض النقد والناجمة عن سياسة الإدارة النقدية أو إختلال الطلب على النقود الحاصل نتيجة لتغير سلوك الأفراد الذين يتعاملون في الأسواق والذين يسعون لإحداث تغيرات في ما يملكون من أرصدة نقدية، وكذلك تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن تقلبات الطلب والعرض المحلي والأجنبي على رؤوس الأموال والسلع. (Faure,2013,24). بالإضافة الى التغيرات التي تحدث في المتغيرات النقدية الأخرى، وتختلف ردود أفعال الجمهور بعد حدوث الصدمات النقدية، إذ يسعى بعض منهم الى تعديل أرصدتهم النقدية من خلال أسواق السلع والخدمات، بينما يقوم الآخرون بتعديلها من خلال أسواق الأسهم والسندات، الأمر الذي يؤدي الى إنتقال الإختلالات الى أسواقٍ أخرى (الغالي ومطوق، 2015، 207).

أما الصدمات النقدية المقصودة والتي تفترض تغيرات غير متوقعة على متوسط الأرصدة النقدية فهي تحدث مثلاً عند قيام البنك المركزي بشراء قدر كبير وبشكل مفاجيء من السندات الحكومية مما يؤدي الى رفع أسعارها وتسارع الحائزين عليها لبيعها والإستفادة من إرتفاع أسعارها فإستبدال السندات بالأرصدة النقدية ينجم عنه إرتفاع الأرصدة النقدية الإضافية التي يمتلكونها وانخفاض أسعار السندات، بالإضافة الى أنها سترتفع الإحتياجات الإضافية الجديدة للمصارف فتقوم هذه المصارف بإستخدام تلك الإحتياجات الإضافية في شراء السندات من السوق المفتوحة وتقديم القروض للمقترضين بشروط ميسرة والتي يستخمها المقترضين في شراء السلع والخدمات وتسديد الديون (سيجل، 1986، 489).

أن التعامل مع الصدمة لا يتطلب سوى إستيعابها وإمتصاص قوى الصدمة في البداية، وذلك حتى تتاح الفرصة بعد ذلك للوصول الى الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه الصدمة. (عبدالقادر، 2007، 17).

المطلب الثاني: أنواع الصدمات النقدية.

هناك عدة تقسيمات للصدمة النقدية (هالوود و ماكدونالد ، 2007 ، 343) (الغالي ومطوق ، 2015 ، 216-209)وكالتالي:-

أولاً:- صدمات عرض النقد. ويكون على الشكل التالي:-

1- ينسجم مع ظروف كينز بشأن إعتداد النشاط الإقتصادي الكلي خلال الكساد على الطلب، فضلاً عن أن هذا التحديد يمكن توليده من خلال إفتراض الإختلاف في مرونة الأجور والأسعار.

2- الإختلاف في مرونة السعر: إن الشركات بشكل عام تتحمل تكاليف كبيرة عندما تعدل أسعارها رداً على صدمات الإنفاق التي تلازم التضخم، فالصدمة الإيجابية للإنفاق سيؤثر على تعديل الأسعار بشكل أكبر مما في الصدمات السلبية ، فعندما تمون الصدمات الإيجابية للإنفاق مترافقة مع التضخم تجعل رغبة الشركات أو حافزها لدفع قائمة التكاليف كبيرة وتبادر بتعديل السعر النسبي، أما عندما تكون الصدمات السلبية للإنفاق مترافقة مع التضخم فقد يلغي أحدهما الآخر مما يدفع الشركات الى الإمتناع عن تسديد قائمة الكلفة المترافقة مع تعديل الأسعار بإتجاه تخفيضها وذلك يعزى الى توافق سعرهم النسبي مع سعرهم الفعلي مما يؤدي الى إختلاف الناتج في رد على دور الشركات في هذا الأمر.

3- اللاتماثل النقدي والقيود الخاصة بالقروض. يرتبط الإقراض بصورة عامة مع مركز دورة الأعمال فالسياسة النقدية الإنكماشية التي ترفع سعر الفائدة عند تطبيقها في حالة النمو الإقتصادي، والطلب العالي على القروض تؤدي الى تقليل قدرة المدينين في الحصول على الديون، بالإضافة الى زيادة أرجحية إفلاس أصناف معينة من المدينين، أما بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية والتي تخفض سعر الفائدة خلال أماد الركود الإقتصادي والطلب الضعيف على

الديون لن يكون لها تأثير، إذ إن بعض المدينين قد لا يرغبون في الحصول على تمويل وبالتالي لن تؤدي إلى التوسع في النشاط الاقتصادي.

4- توقعات المستهلكين والشركات خلال دورة الأعمال فإذا تراكمت التوقعات السلبية وفقدان الثقة من قبل الشركات والمستهلكين خلال أمد الكساد فإن ذلك سيجعل السياسة النقدية التوسعية غير فعالة بينما التوقعات الإيجابية من قبل الشركات والمستهلكين تقلل التأثير للسياسة النقدية الإنكماشية خلال أمد الانتعاش الاقتصادي ويظهر عدم التماثل، إذ كان كل من الشركات والمستهلكين متشائمين خلال الركود بصورة أكبر من تفاؤلهم خلال الانتعاش الاقتصادي.

ثانياً:- صدمات الطلب على النقود. تسمى هذه الصدمات بأنها التغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة للتغيرات في طلب الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن تغيرات مستويات الأسعار أو أية أسباب أخرى فارتفاع مستويات الأسعار يزيد من الطلب على النقود لتغطية العجز في القوة الشرائية ويحصل العكس في حالة انخفاض مستويات الأسعار فينخفض الطلب النقدي، ويلعب الدخل أيضاً دوراً ملموساً في تغيرات الطلب النقدي، فكلما زاد الدخل يزيد نسبة الاحتفاظ بالنقود وبالتالي زيادة الطلب على النقود، بالإضافة إلى ذلك فإن لسعر الفائدة أيضاً تأثير عكسي على الطلب على النقود فزيادة هذا السعر يقلل الطلب على النقود، إذ يستثمر الأفراد والشركات الأرصدة النقدية في سندات قصيرة الأجل للحصول على العائد المرتفع ويحدث العكس في حالة تقليل سعر الفائدة.

ثالثاً:- صدمات أسعار الصرف. تؤثر التغيرات الكبيرة العشوائية وغير العشوائية في سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية على العديد من المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن هذه المتغيرات لا يحددها هذا المتغير فقط بل يتوسع باتجاه تقلبات أسعار الصرف للبلدان الشريكة التجارية ويتوقف حجم هذا التأثير على طبيعة تلك الاقتصادات فيكون كبيراً على الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة بينما يقل تأثيرها على الاقتصادات الكبيرة والمغلقة نسبياً. ويؤثر تغيرات سعر الصرف على انتقال رؤوس الأموال، تدفق عرض النقد، تدفق الطلب على النقود، الإستيرادات والصادرات. (لمزيد من التفاصيل ينظر:- الغالبي ومطوق، 2015، 210-212).

رابعاً:- الصدمات النقدية التوسعية. تعرف بأنها الإرتفاع في نسبة الأرصدة النقدية الإضافية لدى الأفراد والشركات والتي تزيد على النسبة المخططة لها، والتي تنجم عن العديد من العوامل منها قيام البنك المركزي بشكل غير متوقع بشراء سندات الحكومة وبكميات أكثر من المعتاد مما يولد إرتفاعاً في أسعارها فيتخلى عنها حاملها للإستفادة من إرتفاع أسعارها وبذلك تتولد لديهم أرصدة نقدية إضافية. وينجم عن الصدمات النقدية التوسعية إرتفاع في الإحتياطيات البنكية والتي تؤدي إلى إرتفاع مستوى الديون والإستثمار الخاص بها وزيادة إنفاق الأفراد على شراء السلع والخدمات وسداد القروض، وإرتفاع الإنفاق يؤدي إلى التأثير على الأسعار والإنتاج وأسعار الفائدة والدخل النقدي الأمر الذي يجعل الأفراد يحتفظون بنسبة أكبر من الأرصدة النقدية إلى الحد الذي تتلاشى فيه آثار الصدمة النقدية التوسعية، وتصنف السياسة النقدية توسعية عندما تكون صدمة السياسة المعدلة سالبة وغالباً ما تترافق أمد الكساد في الدوال الاقتصادية.

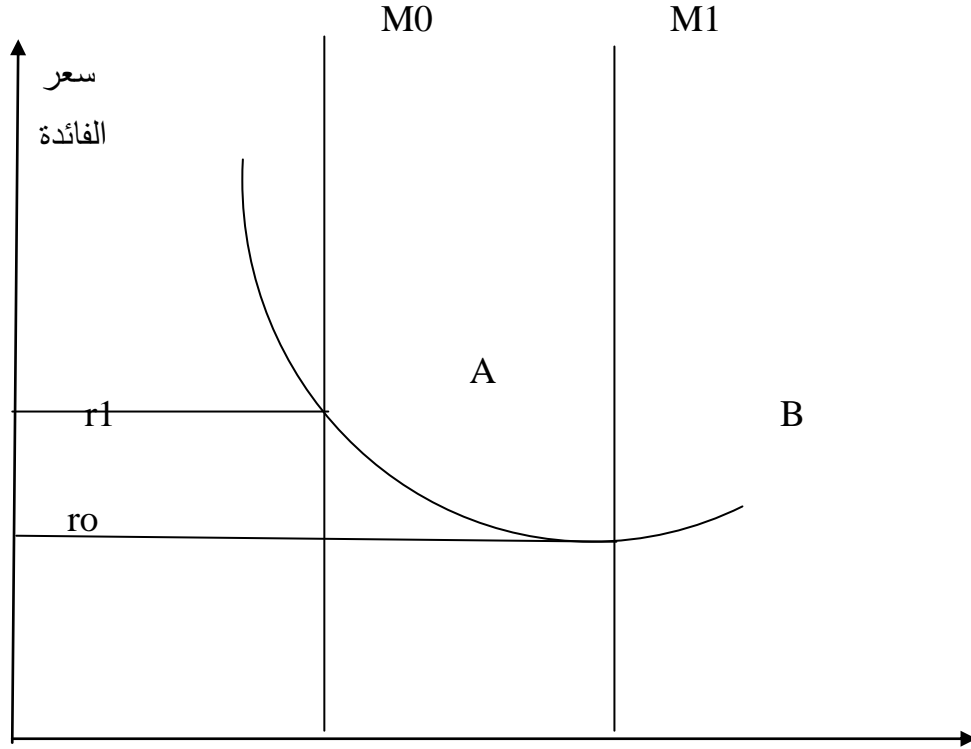
خامساً:- الصدمات النقدية الإنكماشية. تحصل هذا النوع من الصدمات عندما يقوم البنك المركزي بصورة مفاجئة ببيع السندات الحكومية بكميات كبيرة مما يؤدي إلى تقليل أسعارها فيتم شراؤها من قبل الأفراد والشركات وينتج عن عملية الشراء تقليص في حجم الأرصدة النقدية الإضافية لديهم ويحدث تقليل في حجم الأرصدة النقدية عندما ترتفع مستويات الأسعار فتقلص الأرصدة النقدية الفعلية عن الأرصدة المخطط لها لسد إحتياجاتهم مما يسبب تقليل شراؤهم للسلع والخدمات وتقليل الإنفاق وبالتالي تقليل الإحتياطيات المصرفية والقروض والإستثمارات الخاصة بالجهاز المصرفي وتقليل

الإنتاج ويجد الأفراد من أرصدهم النقدية أنها أقل من تنفيذ خططهم الإنفاقية. وتصنف السياسة النقدية على أنها مفيدة أو إنكماشية عندما تكون صدمة السياسة المعدلة موجبة وغالباً ما تسبق مدة الإنكماش في الدورة الاقتصادية. (Dr. Tony Aspromourgos and Dr. David Kim، October 2007، 11)

سادساً:- الصدمات النقدية الإيجابية. ويحصل ذلك عند حدوث زيادة أو إرتفاع في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقود) رغم أن أثارها قد تكون مختلفة على متغيرات نقدية أخرى أو على المتغيرات الاقتصادية بشكلٍ أوسع، إن الشكل البياني (1) يبين صدمة إيجابية لعرض النقد فهذا الحدث سيؤدي الى إنتقال منحنى عرض النقد من (M0) الى (M1) مقللاً سعر الفائدة من (r1) الى (r0) وناقلاً نقطة التوازن من (A) الى (B).

الشكل البياني(1)

صدمة عرض النقد الإيجابية

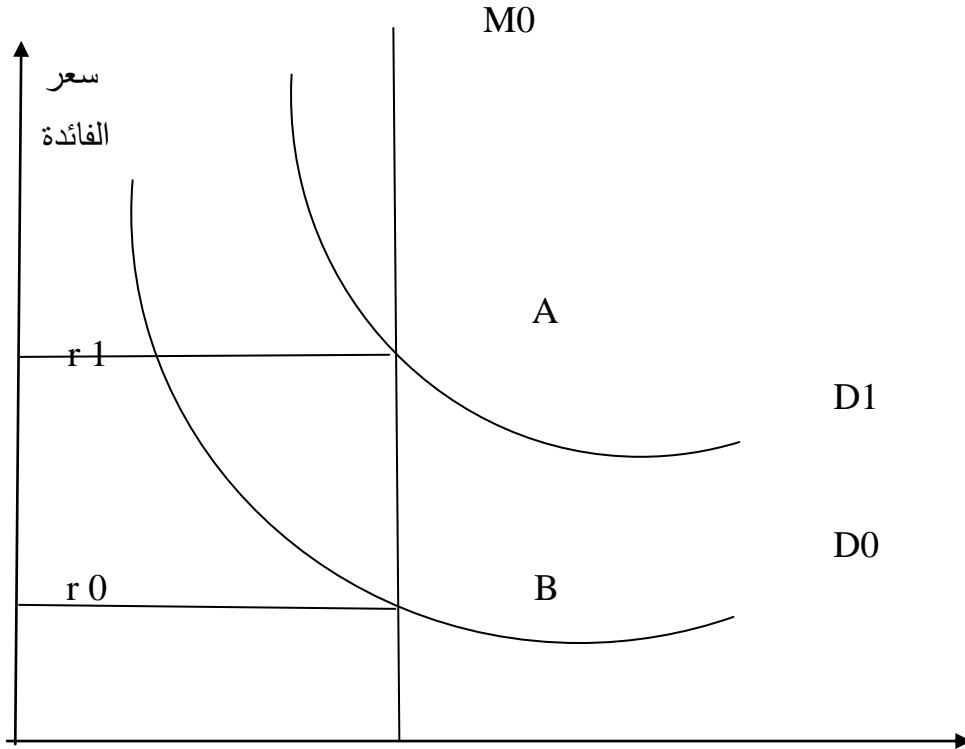


الكمية المعروضة والمطلوبة للنقود

المصدر: السيد على والعيسى، عبدالمنعم و نزار، النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والطباعة، عمان ، 2004، 378.

أما الصدمات الإيجابية للطلب على النقود فتؤدي الى إنتقال منحنى الطلب على النقود من (D0) الى (D1) وإنتقال التوازن النقدي من نقطة (B) الى (A) ومسببة بإرتفاع سعر الفائدة من (r0) الى (r1). الشكل البياني (2)

الشكل البياني(2)
صددمات الطلب على النقود الإيجابية

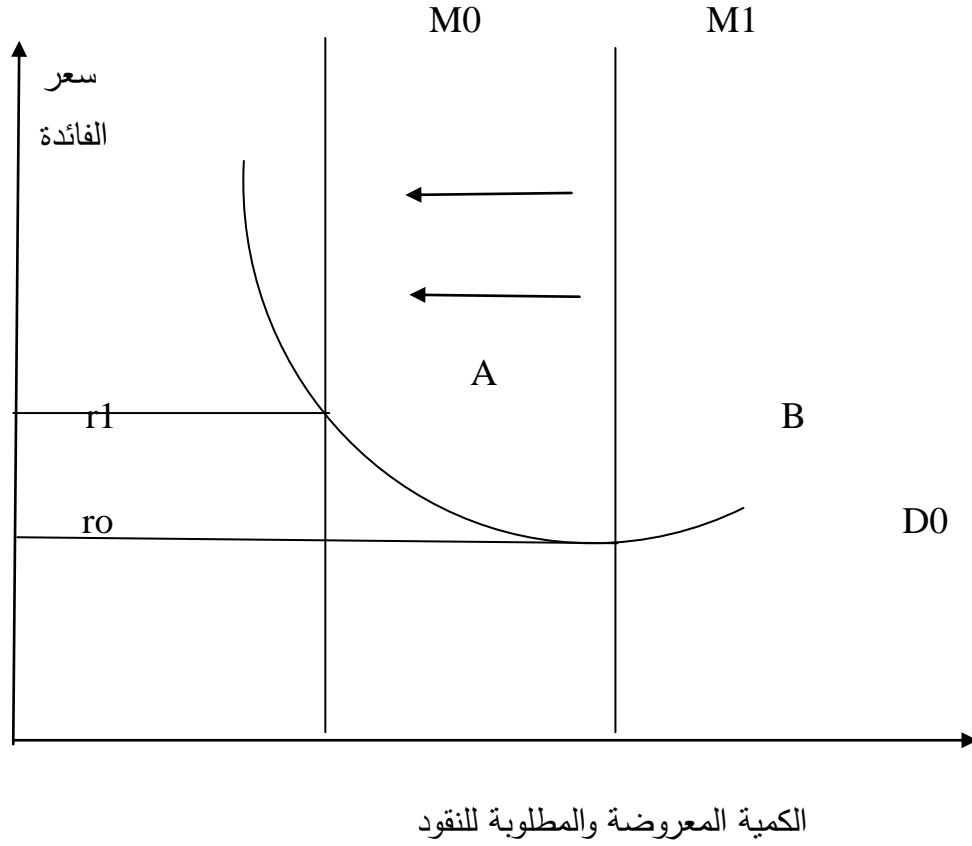


الكمية المعروضة والمطلوبة للنقود

المصدر: السيد على والعيسى، عبدالمنعم و نزار، النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والطباعة، عمان ، 2004 ، 333.

سابعاً:- الصدمات النقدية السلبية. تحدث هذا النوع من الصدمات عندما تحصل إنخفاض في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقود) وتختلف آثاراً مختلفة على المتغيرات النقدية الأخرى وآثاراً متباينة على المتغيرات الاقتصادية. فصددمات عرض النقد السلبية تؤدي الى إنتقال منحنى (M1) الى (M0) وإنتقال التوازن النقدي من نقطة (B) الى (A) وتزداد سعر الفائدة من (r0) الى (r1) كما هو موضح في الشكل البياني (3).

الشكل البياني (3)
صدّات عرض النقد السلبية

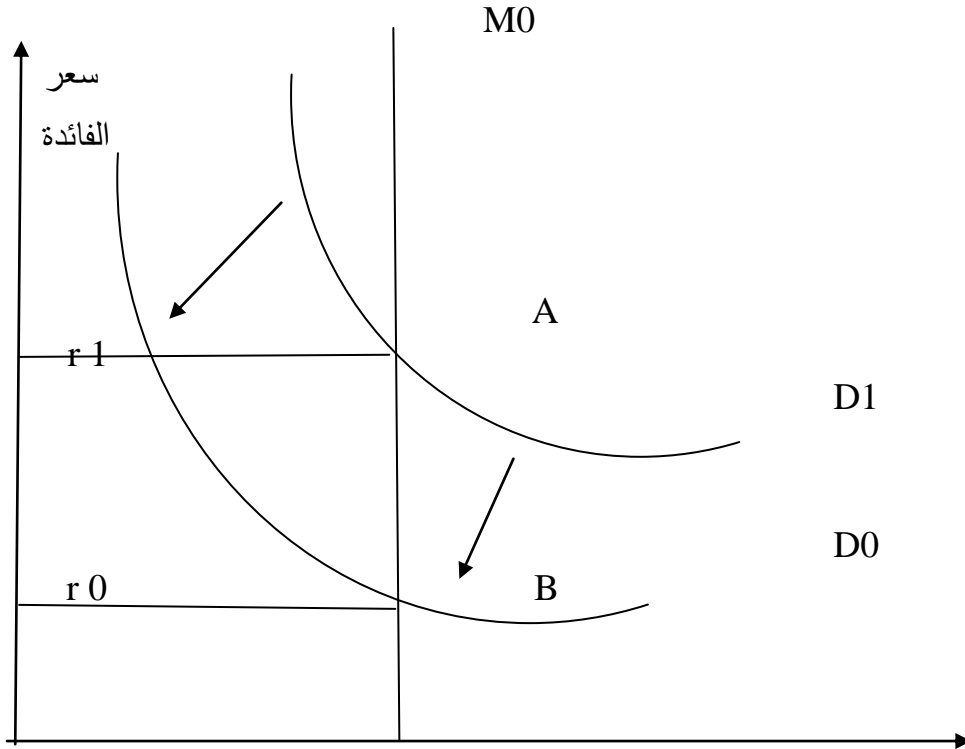


المصدر: أديجمان، مايكل، الإقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، 251.

أما بالنسبة للصدّات للطلب على النقود السلبية فتؤدي الى إنتقال منحنى الطلب على النقود من (D1) الى (D0) وناقلة التوازن من (A) الى (B) ومقللة سعر الفائدة من (r1) الى (r0) كما هو مبين في الشكل البياني (4).

الشكل البياني (4)

صدمات الطلب على النقود السلبية



الكمية المعروضة والمطلوبة للنقود

المصدر: أيدجمان، مايكل، الإقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، 252. ثامناً: - هناك تصنيفات أخرى ثانوية للصدمات النقدية، إذ يمكن أن تصنف إستناداً لدرجة التوقع الى صدمات نقدية متوقعة وصدمات نقدية غير متوقعة ويستند هذا التقسيم على توقعات الجهات المعنية والمهتمة بحدوث الصدمات مثل الجهات النقدية والحكومية والمنشآت الخاصة والأفراد والعالم الخارجي وغيرها. وكذلك يمكن أن تقسم الصدمات النقدية وفقاً الى درجة إستمراريتها وتكرارها الى صدمات (مؤقتة ، عارضة ، دائمية ومتكررة). (الغالبى ومطوق، 2015، 216). وتنتقل الصدمات الخارجية الى الإقتصاد المحلي إما من خلال الحساب الجارى أو من خلال رأس المال في ميزان المدفوعات. وتحدث صدمات الحسابات الجارية بشكلٍ رئيسٍ بفعل التغيرات في شروط التجارة والتي تعرف على أنها النسبة بين متوسط سعر الصادرات ومتوسط سعر الواردات، وأما صدمات رأس المال فإنها عادةً ما تحدث بفعل التغيرات في معدلات الفائدة العالمية. (حامد، 2000، 7).

المطلب الثالث: مصادر الصدمات النقدية.

هناك مجموعة من العوامل العشوائية التي تؤدي الى نشوء الصدمات النقدية والتي تؤثر على قرارات السياسة النقدية، فإختلاف الرؤى الإقتصادية لصناع السياسة النقدية حول حالة الإقتصاد وإختلافهم في الشخصيات والمزاجيات ووجهات

النظر وكذلك الأفكار التي يجلبها المشاركون في الاجتماعات الخاصة وطروحاتهم وأساليب جدلهم لرسم سياستهم النقدية، تعتبر مصدراً رئيساً في حدوث تلك الصدمات، بالإضافة الى العوامل السياسية والعوامل الفنية مثل أخطاء القياس في البيانات المتوفرة بالنسبة لصانعي السياسة عندما يقوموا بإتخاذ القرار حول إجراءات سياسة ما، ولتعدد تلك المصادر فمن الصعوبة تثبيتها والسيطرة عليها وسندرج بعض من هذه المصادر وكالاتي(-Gerdesmeier, 2013,38) (64) (الغالبى ومطوق، 2015، 207):-

أولاً:- آليات تنفيذ السياسة النقدية: تعتمد البنوك المركزية في تنفيذ سياستها النقدية على عدة آليات ومن أهمها الإعتماد على نوع من أنواع القياس الكمي كأن يقوموا بوضع سعر فائدة لا يتسم بالدقة لعدم تضمينه التغيرات المتوقعة في الناتج والتضخم والتي تعد مصدراً من مصادر عدم الثبات والتقلب، خصوصاً في آحاد إستهداف المدخرات غير المقترضة.

ثانياً:- أدواق وأهداف البنوك المركزية: إن البنك المركزي عندما يكون غير حساس تجاه التضخم بصورة خاصة، فمن المرجح أن يضع سعراً للفائدة أكبر مما هو معتاد أو ضروري، وعندما يكون مستوى التضخم مرتفعاً فإن البنك المركزي يضع سعراً للفائدة منخفضاً بدرجة كبيرة، إذ يكون مستعداً لتحمل الخسائر في سبيل تقليل التضخم.

ثالثاً:- معتقدات صناع السياسة حول عمل الإقتصاد وآلية عمله: تعتبر مصدراً آخر من مصادر الصدمات، فعلى سبيل المثال عندما يكون الإعتقاد السائد لدى البنك المركزي بأن التضخم غير مستجيب وبشكل كبير للركود الإقتصادي، فيقوم بوضع أسعار فائدة منخفضة أدنى مما هو مطلوب.

رابعاً:- السياسة النقدية والأمور السياسية: كثيراً ما ينفذ البنك المركزي سياسة توسعية بشكل غير إعتيادي تماشياً مع رغبة السياسيين للحصول على أصوات الناخبين في الإقتراع الخاص بالحكم، وذلك إنطلاقاً من وظيفة البنك المركزي كونه بنك الحكومة ومستشارها المالي.

خامساً:- أهداف أخرى: يهتم البنك المركزي أحياناً بأسعار الصرف بصورة كبيرة فيتحكم بتحركات أسعار الصرف والتي تؤثر على التضخم المستقبلي والنمو في الناتج، وقد يستشهد البنك المركزي أحياناً بقوة العملة كسبب من أسباب مرونة السياسة النقدية.

سادساً:- إعتبارات إستراتيجية: قد تحدث الصدمة النقدية نتيجة إعتبارات إستراتيجية لتجنب الكلف الإجتماعية لإحباط توقعات القطاع الخاص وبخاصة توقعات العاملين فيه حول سياسة البنك المركزي في أن تكون ذات إنجاز ذاتي وتقود الى التباينات الخارجية المنشأة في السياسة النقدية. (Lawrence J. Ghristiano, 1998, 8).

سابعاً:- السياسة النقدية والبيانات الأولية: يتبين هذا المصدر عندما يبني صناع السياسة النقدية سياستهم على وفق البيانات الأولية التي تتعلق بالناتج والتضخم المتوفرة لدى البنك المركزي والتي تعاني من أخطاء القياس وتفتقر للدقة، إذ تكون الأخطاء فيها كبيرة ومهمة، بالإضافة الى أن التفسير لمدة الخطأ يمكن أن تؤثر على عملية أو إمكانية الإفتراضات البديلة المستخدمة لتحديد الصدمات النقدية.

المبحث الثاني

التحليل القياسي للصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي للمدة (1988-2015).

نحاول في هذا المبحث التطبيقي قياس الصدمات النقدية من خلال صياغة نموذج قياس دالة الطلب الحقيقي على النقود $(M1/P)d$ ، حيث تتأثر هذه الدالة بمتغيرات عدة أهمها الدخل الحقيقي (Y) وسعر الصرف في السوق الموازية (\$) لكونه أكثر تأثيراً في الإقتصاد العراقي من سعر الصرف الأسمي. (CHRISTINA D. ROMER AND DAVID H. ROMER (SEPTEMBER 2004, 1061-1069

المطلب الأول: صياغة دالة قياس الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي.

يمكن أن يتم صياغة دالة قياس الصدمات النقدية من خلال إستغلال دالة الطلب على النقود التي تتأثر بعدة عوامل، ومن أبرزها الدخل الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الصرف ووفق الصيغة الآتية (سلمان، محمد صالح، 2006، 144):

$$\ln(M1 / p)d = B0 + B1\ln Yt + B2 \ln t + B3\ln ($) + U1t$$

حيث أن:-

M1: عرض النقد بالمفهوم الضيق.

P: المستوى العام للأسعار.

Yt: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو (الثابتة)(GDP).

\$: سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

المطلب الثاني:- تشخيص النموذج Identification of Model

لإختيار النموذج الملائم للبيانات يجب إتباع الخطوات الآتية:

أولاً : أختبار هل أن الخطأ العشوائي يتوزع توزيع طبيعي :

أختبار هل أن الخطأ العشوائي يتوزع توزيع طبيعي أم لا ؟ أي اختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: الخطأ العشوائي يتوزع توزيع طبيعي.

الفرضية البديلة: الخطأ العشوائي لا يتوزع توزيع طبيعي.

تم إختبار توزيع الخطأ العشوائي وذلك من خلال إستخدام إختبار Kolmogorov-Smirnov والحصول على النتائج الآتية:

جدول (1): إختبار K.S

حجم العينة	قيمة-p	قيمة-Z
28	0.093	1.239

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن قيمة-Z أقل من 1.282 وأن p-value أكبر من قيمة $\alpha = 0.05$ فذلك يعني قبول فرضية العدم أي أن البيانات تتوزع توزيع طبيعي ولديها خاصية (UMVUE) مما يتيح لنا تقدير نموذج خطي أو غير خطي ملائم للبيانات.

ثانياً : اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي:

من الفروض المهمة الواجب توفرها قبل اجراء تقدير نموذج الانحدار هو تجانس تباين الخطأ العشوائي أي $V(e) = V(y) = \sigma^2$ وأن وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي يؤدي الى تقديرات خاطئة وغير دقيقة تؤثر على كفاءة النموذج المقدر لذلك يجب اختبار التجانس قبل اجراء التقدير أي اختبار الفرضية الآتية: فرضية العدم: تباين الخطأ العشوائي متجانس. الفرضية البديلة: تباين الخطأ العشوائي غير متجانس. سيتم إختبار هذه الفرضية بإستخدام إختبار (Levene's Test of Equality of Error Variances^a) والحصول على النتائج الآتية:

جدول (2): إختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي

قيمة-p	درجة الحرية-1	درجة الحرية-2	قيمة-F
0.000	1	26	59.059

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي 59.059 وهي أكبر من قيمتها الجدولية 4.23 وأن قيمة-p تساوي صفر وهي أقل من $\alpha = 0.05$ فذلك يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن الخطأ العشوائي ذات تباين غير متجانس وتوجد مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي لذلك سيتم أخذ اللوغارتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة وإعادة الإختبار السابق والحصول على النتائج الآتية:

جدول (3): إختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي بعد التحويل اللوغارتمي

قيمة-p	درجة الحرية-1	درجة الحرية-2	قيمة-F
0.282	1	26	1.208

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (1.208) وهي أقل من قيمتها الجدولية 4.23 وأن قيمة-p تساوي (0.282) وهي أكبر من $\alpha = 0.05$ فذلك يعني قبول فرضية العدم أي أن الخطأ العشوائي ذات تباين متجانس ولا توجد مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

ثالثاً : مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation for Errors :

يفترض التحليل أن الأخطاء مستقلة ووجود علاقة فيما بينها يؤدي الى مشكلة في التقدير لذلك يتم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ، أي إختبار الفرضية الآتية: فرضية العدم : عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء الفرضية البديلة : وجود الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام اختبار درين-واتسون (Durbin-Watson test) كانت قيمة D المحسوبة تساوي (0.473) وهي أقل من قيمة $d_l = 1.26$ تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (2 و 28) مما يعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء والتي سيتم معالجتها من خلال مايلي:

يتم أولاً تقدير قيمة الارتباط الذاتي للأخطاء وكما يلي:

$$r = 1 - 0.5 * D = 1 - 0.5 * 0.473 = 0.7635$$

حساب قيم المتغيرات من خلال التحويل الآتي:

$$y_i^* = y_i - r \cdot y_{i-1} \quad i = 2, 3, \dots, n$$

وبنفس الطريقة يتم حساب المتغيرات المستقلة فضلاً عن تقدير القيمة الأولى من خلال مايلي:

$$y_1^* = y_1 \cdot \sqrt{1 - r^2}$$

من خلال إعادة إختبار درين-واتسون على القيم المحولة نحصل على قيمة D التي تساوي (1.318) وهي تقع ما بين قيمة $d_u = 1.56$ و $d_l = 1.26$ تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (2 و 28) مما يعني أن ليس هنالك إرتباط طردي مؤكد (أي أن الإختبار غير حاسم).

رابعاً: إختبار مشكلة وجود تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity):

أن مشكلة تعدد العلاقات الخطية لها تأثيرين سالبين أحدهما رياضي وهو أن محدد المصفوفة يساوي صفر ، أي أن $|x'x| = 0$ مما يؤدي الى عدم امكانية تقدير معاملات والثاني احصائي وهو ايجاد تقديرات خاطئة غير حقيقية مما يؤدي إلى أهمية غير حقيقية للمتغيرات المستقلة في التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (أي كبر قيمة R^2 بشكل مضلل). وعلى هذا الأساس تم حساب قيم VIF

(The variance inflation factor is the reciprocal of the tolerance) التي تمثل عامل تضخم التباين

وكانت كما يأتي:

جدول (4): إختبار تعدد العلاقات الخطية

VIF	Tolerance	المتغيرات
1.276	0.783	x_1
1.276	0.783	x_2

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن جميع قيم VIF كانت أقل من العدد 10 (أو 5 في بعض المصادر) أي لا توجد مشكلة تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة.

خامساً: تقدير نموذج الإنحدار المتعدد وإختبار معلماته:

تم تقدير نموذج الإنحدار المتعدد وإختبار معلماته وتلخيص النتائج من خلال مايلي:

جدول (5): تحليل التباين

قيمة-p	قيمة-F	متوسط مجموع المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	النموذج
0.000	19.012	4.224	2	8.448	الإنحدار
		0.222	25	5.554	الخطأ
			27	14.002	المجموع

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن قيمة-F تساوي (19.012) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجات حرية (2، 25) التي تساوي (3.35) مما يعني ملائمة النموذج الخطي المقدر للبيانات وهذا ماؤكدده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

تقدير معاملات النموذج الخطي المتعدد وإختبار معلماته لخصت في الجدول الآتي:

جدول (6): تقدير معاملات النموذج واختبارها

معامل التحديد	قيمة-p	قيمة-t	المعاملات	النموذج
0.603	0.244	1.193	0.528	القيمة الثابتة
	0.000	5.629	0.651	x_1
	0.000	-4.848	-0.991	x_2

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن نموذج الإنحدار هو كمايلي:

$$\hat{y}_i = 0.528 + 0.651 x_1 - 0.991 x_2$$

وأن قيم-t الخاصة باختبار ميل الإنحدار أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.703) وهذا ماؤكدده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على معنوية المعلمات المقدره وأهمية وجودها في النموذج المقدر وأن معامل التحديد يساوي 60.3% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 60.3% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد.

المطلب الثالث: تفسير وتحليل نتائج التحليل القياسي للنموذج.

يتم قياس الصدمات النقدية من خلال قياس دالة الطلب الحقيقي على النقود (M1/P)d، حيث تتأثر هذه الدالة بمتغيرات عدة أبرزها الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية (GDP) وسعر الصرف في السوق الموازية (\$) لأنه أكثر تأثيراً على الإقتصاد العراقي من سعر الصرف الرسمي (الشكري، 2012، 145). وقد تم إهمال سعر الفائدة بسبب عدم فاعليته في الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

تم تقدير دالة الطلب الحقيقي على النقود (M1/P)d وفق الصيغة التالية:-

$$\ln (M1/P)d = B0 + B1 \ln GDP + B3 \ln \$ + U1t$$

وظهرت نتائج تقدير دالة الطلب الحقيقي على النقود (M1/P)d، في العراق للمدة (1988-2015) كمل يأتي:-

$$\ln (M1/p) d = 0.528 + 0.651 \ln GDP - 0.991 \ln \$$$

(1.193) (5.629) (-4.848)

$$R^2 = 0.603 \quad R^2 = 0.583 \quad F = 19.012 \quad D.W = 1.318$$

ويتضح من خلال نتائج تقدير دالة الطلب الحقيقي على النقود (M1/P)d في العراق أن معلمة سعر الصرف (\$) معنوية عند مستوى معنوية (5%). وتوضح أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي معنوية عند مستوى (5%) حسب إختبار (t) وتبين إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (100%) تؤدي الى زيادة الطلب على النقود بنسبة (65%) وهذه النتيجة تتماشى مع المنطق الإقتصادي والنظرية الإقتصادية. و من جهة أخرى أن زيادة سعر الصرف بنسبة (100%) تؤدي الى إنخفاض الطلب على النقود بنسبة (99%) وهذه النتيجة تتماشى مع المنطق الإقتصادي والنظرية الإقتصادية لأن زيادة سعر الصرف يعني إنخفاض قيمة العملة المحلية وإنخفاض قوتها الشرائية لذلك فإن الأفراد لن يفضلوا الإحتفاظ بالنقود بشكل سائل.

ويوضح معامل التحديد (R^2) إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسعر الصرف (\$) تفسر (60%) من التغيرات الحاصلة في الطلب على النقود بينما هناك نسبة (40%) تفسرها عوامل أخرى أكثرها يتعلق بمنغبرات نوعية تخص عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي في العراق.

وتشير قيمة (F) والبالغة (19.012) الى معنوية النموذج الكلية عند مستوى معنوية (5%) حسب إختبار (F)، بينما تشير قيمة (DW) والبالغة (0.473) الى أن النموذج يعاني من وجود مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء وهي أقل من قيمة $d_l = 1.26$ تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (28,2) وهذا يعكس من الناحية الإقتصادية الأثر الممتد للصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي.

وسيتم معالجتها من خلال مايلي:

يتم أولاً تقدير قيمة الإرتباط الذاتي للأخطاء وكما يلي:

$$r = 1 - 0.5 * D = 1 - 0.5 * 0.473 = 0.7635$$

حساب قيم المتغيرات من خلال التحويل الآتي:

$$y_i^* = y_i - r \cdot y_{i-1} \quad i = 2, 3, \dots, n$$

وبنفس الطريقة يتم حساب المتغيرات المستقلة فضلاً عن تقدير القيمة الأولى من خلال مايلي:

$$y_1^* = y_1 \cdot \sqrt{1 - r^2}$$

من خلال إعادة إختبار درين-واتسون على القيم المحولة نحصل على قيمة D التي تساوي (1.318) وهي

تقع ما بين قيمة $d_u = 1.56$ و $d_l = 1.26$ تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (28,2) مما يعني أن ليس هنالك إرتباط طردي مؤكد (أي أن الإختبار غير حاسم).

يتضح من خلال بيانات الجدول (7) أن في مدة أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بدأ الإقتصاد العراقي يعاني من العجز في الموازنة العامة وتمثل هذه المدة بداية تراكم القروض الخارجية على العراق حيث تم اللجوء الى الإقتراض الخارجي لتسديد نفقات الحرب مع إيران ولذلك كان من الطبيعي أن يتعرض الإقتصاد العراقي في هذه المدة الى صدمات نقدية متكررة حيث من الطبيعي أن يسود عدم الإستقرار في الطلب الحقيقي على النقود لدى الأفراد والمؤسسات في أزمنة الحروب ومما عمق ذلك إتباع سياسة سعر الصرف الثابت في تلك المدة في محاولة للمحافظة عبي قوة الدينار العراقي وأن إتباع هذه السياسة لم ينفع في إمتصاص الصدمة النقدية.

أما في المدة التي تلت الثمانينيات وبخاصة ما بعد سنة 1992 فقد تعرض الإقتصاد العراقي الى صدمات نقدية وتعد هذه المدة حرجة على الإقتصاد العراقي وهي المدة التي إندلعت فيها حرب تحرير الكويت وبداية فرض الحصار الإقتصادي ومنع تصدير النفط العراقي مما أدى الى إنخفاض كبير في الإحتياطي من العملة الأجنبية نتيجة الإنخفاض الكبير في العوائد النفطية حيث حصلت زيادة كبيرة في أسعار الصرف السائد مبالغ فيه بصورة كبيرة ولم يستوعبه وهكذا كان الإقتصاد العراقي خلال هذه المدة لا يزال معتمداً على أسعار الصرف الثابتة. (سلمان، 2006، 146). (الجنابي، 2012، 60)

أما في سنة 1996 إهتز الإقتصاد العراقي بقوة وإنخفضت الأسعار بصورة غريبة ووصل الدولار الى أقل من (850) دينار وللمرة الأولى خلال سنوات الحصار وإنخفاض معدل نمو عرض النقود سنة 1996 الى (36.2) بعد أن كان (195.1) سنة 1995. (خميس، 2008، 61). وقد حدثت صدمة نقدية مؤثرة وكان بسبب موافقة الحكومة العراقية

وتوقيعها على مذكرة التفاهم وفق القرار (986) قرار النفط مقابل الغذاء والدواء وظهرت إنطباع بحدوث إنخفاض شديد للأسعار لتعود الى ما كانت عليه قبل الحصار ثم ما لبثت الأسعار بالارتفاع التدريجي.

وظهرت صدمة نقدية أخرى سنة 1998 وهي السنة التي قصفت الطائرات الأمريكية للعراق. وكانت الدولة مستمرة في تبني سياسة النقود الرخيصة والرافعة المالية بطبعها للنقود بشكل غير محدود لغرض تغطية نفقاتها الجارية، حيث أنه كلما زاد الطلب على النقود من قبل الحكومة لتغطية نفقاتها كان يزداد عرض النقود وبشكل غير معقول وكان هناك جهات عدة تقوم بعملية الإصدار النقدي الجديد في تلك المدة وكلما إنخفض الطلب على النقود كان عرض النقود ينخفض بالنسبة نفسها وكان سعر الصرف مرناً يتغير وفقاً للتغيرات التي تحصل في عرض النقد وبذلك تمكنت الدولة العراقية إمتصاص الصدمات النقدية. (سلمان، 2006، 147)

ولقد ظهرت صدمات نقدية أخرى خلال المدة (2003-2015) حيث تغير فيها الفلسفة السياسية بعد سقوط النظام السابق في العراق وكانت هناك سياسة نقدية جديدة وهناك تبني لسياسة وفلسفة جديدة سميت ب (سياسة التعويم المدار) من قبل البنك المركزي العراقي وقام البنك برفع قيمة الدينار العراقي من خلال المزادات اليومية للمحافظة على سعر الصرف وهي سياسة غير فعالة في إمتصاص الصدمات النقدية ولذلك عانى الإقتصاد العراقي في هذه المدة من العديد من الصدمات النقدية والتي إنعكست آثارها السلبية بصورة كبيرة الى خسائر كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي أواسط سنة 2014 وسنة 2015 بسبب ظهور حرب داعش برزت صدمة أخرى قوية وأثرت بشكل سلبي على الإقتصاد العراقي من خلال تخصيص مبالغ نقدية كبيرة لتمويل هذا الحرب.

لقد حققت السياسة النقدية بين السنوات (2007-2011) مثلاً ذهبياً للإستقرار الإقتصادي تمثلت أركانه بإستقرار سعر الصرف وإنخفاض معدلات الزيادة السنوية في التضخم الى مرتبة عشرية واحدة بعد أكثر من عقدين من تدهور الإستقرار الإقتصادي وبناء إحتياجات قوية تعاضمت من أقل من (4) مليار دولار في سنة 2004 لتصبح في نهاية سنة 2011 على وفق ما هو مقدر لها قرابة (60) مليار دولار أو أقل بقليل وهي تمثل غطاء العملة العراقية في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية التي يفرزها الإقتصاد والتي ترمي بثقلها على السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي. (قاسم، 2013، 51)

أما في حقل السياسة النقدية فقد كانت أبرز المؤشرات النقدية والاقتصادية ما قبل سنة 2003 والتي عمل البنك المركزي العراقي على معالجتها بإستخدام سياسة نقدية متشددة ساهمت في كبح جماح التضخم، وتخفيض آثار البطالة وتحسين إستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

و إتمدت الفرضية النقدية حتى سنة 2003 الى حقيقة العلاقة الوثيقة للربط بين التوسع النقدي وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حيث إرتفعت أرصدت حوالات الخزينة من (46) مليار دينار سنة 1990 الى (5.5) ترليون دينار سنة 2003.

بينما زاد عرض النقد بفهومه الضيق (M1) من (9848) سنة 1988 دينار ليبليغ (5773601) مليون دينار سنة 2003 لينسجم من الزيادة الحاصلة في الدين العام المحلي وأصبح (65435425) مليون دينار في سنة 2015.

كما وإرتفع سعر الصرف الدينار مقابل الدولار من (2) سنة 1988 الى (1936) دينار لكل دولار سنة 2003 وأصبح (1216) ديناراً سنة 2015.

وقد أرتفع مؤشر التضخم من (4.9) سنة 1988 الى حوالي (6943) في سنة 2003 بينما بلغ سنة 2015 (15063).

أرتفعت حجم النفقات العامة الى (2) ترليون دينار سنة 2003 بعد أن كانت (13363) مليون دينار سنة 1988 بينما بلغت كميتها سنة 2011 (51) ترليون دينار. (عبد النبي، 2006، 24-25) ووصل الى (119) ترليون دينار سنة 2015. ويلاحظ أن الطلب الحقيقي على النقود كان في إرتفاع وإرتفاع مستمر خلال المدة موضوع البحث مما يدل على أن النقود في الإقتصاد العراقي لا تلعب دوراً مؤثراً في إمتصاص الصدمات لأنها لم تكن وحدات إتخاذ القرار من تلقي الصدمات أو المفاجآت بتكاليف أقل ونتيجة للحروب المتكررة في العراق واجهت المؤسسات الحكومية والخاصة صعوبات في الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية التي يسعون الأستثمار فيها بالإضافة عن التردد والهاجس من الخسائر المتوقعة في ظل ظروف عدم اليقين وبالتالي فإن الإحتفاظ بالنقود لم تلعب كبدل فعال عن المعلومات وعليه فإن النقود لم يكن لها دور فعال في إمتصاص الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي، وأن الإحتفاظ بالنقود لم يساعد على تحمل الصدمات أو المفاجآت بتكاليف أقل. (سلمان، 2006، 147).

وتعد الدولة واحدة من أهم التحديات التي تواجه صناع السياسة النقدية في الدول النامية بشكل خاص والعراق بشكل خاص والتي تعني إستخدام الدولار الأمريكي أو أية عملة أجنبية أخرى لها قدرة الإحلال محل العملة الأجنبية الوطنية في المعاملات والعقود المالية الداخلية وعدها مخزن للقيمة في الوقت نفسه. (قاسم، 2012، 180) وقد ساعد إنتشار ظاهرة الدولة من خلال التوسع الحاصل في الودائع بالعملة الأجنبية وتحوط الأفراد بالعملة الأجنبية وبخاصة ما بعد سنة 1994 وبعد صدور قرار من قبل السلطات النقدية بالسماح بقبول الودائع بالعملة الأجنبية في إمتصاص الصدمات الداخلية في الإقتصاد العراقي. (قاسم، 2006، 13). (الشبيبي، 2007، 12).

نستنتج مما سبق إن تبني البنك المركزي العراقي لسياسة الأسعار الصرف الثابتة من جهة و سياسة التعويم المدار من جهة أخرى بهدف المحافظة على أسعار الصرف والعمل على إستقرارها لم تجدي نفعاً في مواجهة الصدمات النقدية وهذا ما أظهرته النتائج وإنما يستلزم الأمر المحافظة على معدل نمو ثابت في عرض النقد يرافق تثبيت أسعار الصرف للسيطرة على معدلات التضخم للمشاركة في إستقرار الإقتصاد العراقي وعزله عن الصدمات وبذلك تلعب النقود دوراً بارزاً وملموساً في إمتصاص الصدمات.

الجدول (7)

المتغيرات الأساسية لنموذج التحليل القياسي للصدمة النقدية في الإقتصاد العراقي للمدة (1988-2015) مليون دينار

البنود/ السنوات	عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)	الناتج المحلي الإجمالي الجاري (GDP) (X1)	المستوى العام للأسعار (P)	سعر الصرف (X2) (\$)	الطلب الحقيقي على النقود (M1/P) (Y)
1988	9848	19432	4.9	2	2010
1989	11868	20308	5.6	3	2119
1990	15359	22848	6.2	4	2477
1991	24670	21313	18	10	1371
1992	43909	56814	33	21	1331
1993	86430	140518	100	74	864
1994	238901	703821	558	458	428

268	1674	2627	2252264	705064	1995
428	1170	2242	2556307	960503	1996
376	1471	2759	3286925	1038097	1997
427	1620	3167	4653524	1351876	1998
416	1972	3565	6607664	1483836	1999
463	1930	3734	50823005	1728006	2000
496	1929	4355	41945138	2159089	2001
580	1957	5197	41003803	3013601	2002
832	1936	6943	29586788	5773601	2003
1151	1453	8816	53235359	10148626	2004
944	1472	12074	73533599	11399125	2005
670	1393	23079	95587955	15460060	2006
899	1216	24157	111455813	21721167	2007
1093	1180	25788	157026062	28189934	2008
1513	1185	24650	130643200	37300030	2009
4045	1185	12793	162064566	51743489	2010
4605	1218	13567	217327107	62473929	2011
4533	1222	14059	254225491	63735871	2012
5095	1222	14492	271091778	73830964	2013
4937	1205	14725	262841600	72692448	2014
4344	1216	15063	205234872	65435425	2015

المصدر:-أعد الجدول أعلاه بالإعتماد على :-

- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990 - حزيران 2003) ، عدد خاص ، 2003
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (1988 ، 1989 ، 1990 ، 1991 ، 1992 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014) .
- 3- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-
- 4- <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>
- 5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الإقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-
- 6- <http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/25>
- 7- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الإقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014) .
- 8- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.

الإستنتاجات:-

- 1- يوضح معامل التحديد (R^2) إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسعر الصرف (\$) تفسر (60%) من التغيرات الحاصلة في الطلب على النقود بينما هناك نسبة (40%) تفسرها عوامل أخرى أكثرها يتعلق بمتغيرات نوعية تخص عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي في العراق.
- 2- أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الطلب الحقيقي على النقود وبين سعر الصرف وبمعامل مرونة بلغ (99%) وهو أمر يتماشى مع المنطق الإقتصادي.
- 3- أكدت نتائج الدراسة بوجود علاقة طردية بين الطلب على النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبمعامل مرونة بلغت (65%) وهو أمر يتماشى مع المنطق الإقتصادي.
- 4- ساعد إنتشار ظاهرة الدولار في الإقتصاد العراقي في إمتصاص الصدمات النقدية من خلال إحتفاظ الأفراد بالعملة الأجنبية وإعتبارها كمخزن للقيمة بدلاً من العملة الوطنية، إذ بين البحث توجه الطلب على النقود بإتجاه إحلال الدولار الأمريكي بدلاً من العملة الوطنية ويعزى ذلك الى وجود الإختلال الهيكلي في القطاعات الإقتصادية فضلاً عن الإختلال النقدي والمالي في الإقتصاد العراقي. كما وأن الإقتصاد العراقي شديد الحساسية للتغيرات الحاصلة في سعر صرف الدولار حيث توجد علاقة تبادلية بين أسعار الصرف للدولار والمستوى العام للأسعار.
- 5- أن محاولة تثبيت سعر الصرف من قبل البنك المركزي العراقي سواء عن طريق إتباع سياسة سعر الصرف الثابت في مدة الثمانينيات من القرن الماضي أو سياسة التعويم المدار بعد سقوط النظام البعثي وتغير الفلسفة السياسية بعد سنة 2003 لم يساعد الإقتصاد العراقي من إمتصاص الصدمات النقدية.
- 6- واجه الإقتصاد العراقي صدمات نقدية قوية بسبب الظروف السياسية والعسكرية والإقتصادية غير المستقرة والمتذبذبة والمتمثلة بدخول العراق في حربين مدمرتين مع قوات التحالف والتي سميت بحرب الخليج الثانية والثالثة والتي إنتهت بسقوط النظام البعثي في العراق، فضلاً عن وجود حصار إقتصادي لأكثر من ثلاثة عشرة سنة بدأت من إحتلال الكويت من قبل النظام السابق في الثاني من آب سنة 1990 الى التاسع من نيسان سنة 2003 بسقوط نظام البعث.
- 7- إستخدام سياسة التمويل بالعجز للنفقات العامة والتي أدت الى تسارع معدلات التضخم وظهور الإختلالات الداخلية والخارجية وإتساع حالة اللاتوازن في الإقتصاد العراقي.
- 8- إن سياسة الرافعة المالية التي تبنتها البنك المركزي العراقي في فترة التسعينيات من القرن الماضي ساعدت الإقتصاد العراقي في إمتصاص الصدمات النقدية بالرغم من الإصدار النقدي غير المحدود خلال المدة المذكورة.
- 9- إستمرار البنك المركزي بسياسته النقدية غير المباشرة من خلال إستخدام سعر الصرف كمثبت أولي والمحافظة على إستقراره من خلال مزاد العملة اليومي، تحقيقاً للإستقرار النقدي وضبط معدلات التضخم في الإقتصاد الوطني.
- 10- تعرض الإقتصاد العراقي الى صدمة خارجية كبيرة أثرت في نشاطه من خلال الارتفاع في الأسعار، التضخم، إنخفاض أسعار الصرف وتعود أسباب الصدمة الى توقف إيرادات النفط، تجميد أرصدة العراق في الخارج.

المقترحات:-

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، نضع المقترحات الآتية و التي تساهم بشكل كبير في تفعيل دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في العراق و التي نذكر منها:-
- 1- العمل على إستقلالية البنك المركزي العراقي من السلطة التنفيذية وجعله مؤسسة نقدية مستقلة ومنفردة برسم وصياغة السياسة النقدية بما ينسجم مع الظروف الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، وهذا الإجراء بالتأكيد سيبيد الإقتصاد العراقي من آثار الصدمات النقدية المحلية والخارجية. فضلاً عن ضرورة تعزيز دور البنك المركزي العراقي في مجال الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك و المؤسسات المالية في ظل تدعيم ضبط النظام المصرفي كأولوية على الصعيد العالمي.
 - 2- يجب على البنك المركزي العراقي أن تسيطر على معدلات نمو النقود وأن يعمل على أن ينسجم مع السياسة التي تتبناها وهي سياسة التعويم المدار، والتي تقود الى تثبيت أسعار الصرف للحد من إنتشار ظاهرة التضخم ولأجل المساهمة في إستقرار الإقتصاد العراقي وإبتعاده عن التعرض للصدمات النقدية، ويكون للنقود دور في إمتصاص الصدمات وليس العكس.
 - 3- من الضروري أن يتبع البنك المركزي العراقي المسؤول عن رسم وصياغة السياسة النقدية خطة متماسكة ومنتزعة في مجال سعر الصرف، لأن الإستمرار بتبني سياسة التعويم المدار سيؤدي الى إستنزاف الإحتياطيات من الدولار الأمريكي مما سيؤثر بشكل سلبي على الإقتصاد العراقي.
 - 4- من الضروري القيام بإعادة هيكلة العملة الوطنية من الدينار العراقي على مستوى الألفي بحذف الأصفار الثلاثة وعلى المستوى العمودي بزيادة فئات العملة من الفئات الكبيرة مثل فئة (100) دينار و (200) دينار بعد حذف الصفار الثلاثة، لضمان توفر ميزة سهولة الحمل والخرن والحساب وتقليل كلفة الطبع، بهدف الحد من إنتشار ظاهرة الدولار في الإقتصاد العراقي.
 - 5- الإعتماد على تنويع سلة العملات الأجنبية، وتكوين إحتياطيات من العملات الأخرى وعدم بقاء الإقتصاد العراقي رهينة الدولار الأمريكي لأجل تقوية وتعزيز موقع الإقتصاد العراقي في مواجهة أي تغيرات نقدية عالمية في المستقبل.
 - 6- ضرورة فرض إستعمال النقود الإلكترونية بهدف التحكم في السيولة المفرطة التي تصعب من مهمة السلطة النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة.
 - 7- ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في إستخدام الأدوات النقدية.
 - 8- العمل الجاد على تخفيض قيمة المديونية الخارجية العراقية بإعتبارها واحدة من العوامل التي تؤدي الى زيادة الصدمات النقدية.
 - 9- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية وبقية السياسات الإقتصادية الأخرى وبخاصة السياسة المالية بهدف تنويع الإقتصاد الريعي وتقليل التبعية للخارج على مستوى التجارة الخارجية. فضلاً عن ذلك على وزارة المالية أن تعمل على تعزيز الإيرادات العامة السيادية لتعويض النقص الحاصل في إحتياطيات البنك المركزي، الذي أحدثه تحسين قيمة الدينار. كون أن التبادل النقدي بين الدينار والدولار يتم بألية إرجاع بينها وبين البنك المركزي.

- 10- تكييف الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسلطة النقدية وتفعيل أداءها الميداني في المرحلة الحالية. لأجل إعطاء إستقلالية أكبر للبنك المركزي العراقي في مجال صياغة ، رسم ، ممارسة و تنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي.
- 11- يجب فرض ضرائب على أية معاملات بالعملة الأجنبية وأن تخضع هذه المعاملات لرسم تمييزية عالية مقارنة بأي معاملة تتم بالدينار العراقي ضريبة توبن (Tobin Tax) مهما تكن مصادرها وأسبابها والسبب في ذلك هو وجود حرية عالية للتحويل الخارجي إذ أن أصل الحيابة للعملة الأجنبية يجب أن تكون لأهداف تمويل القطاع الخارجي (أي الإستيراد حصراً).
- 12- ضرورة الإستمرار في تعزيز سعر صرف الدينار العراقي ومواجهة ظاهرة تهريب الدولار الى الخارج من خلال إتباع حزمة من الإجراءات النقدية الإحترازية والمتشددة للحفاظ على القوة الشرائية للدينار العراقي.
- 13- دعم إجراءات البنك المركزي في توفير إحتياطي نقدية أجنبية من خلال تنويع الموجودات الأجنبية والتقليل من الإعتداع على الدولار كإحتياطي نقدي أو عملة تدخل وإيجاد بدائل أخرى من العملة الصعبة مثل اليورو والذي يعتبر أكثر إستقراراً في البورصات العالمية بالإضافة الى عملات أخرى تعتمد بشكل خاص على الشرك التجاريين للعراق.
- 14- ضرورة إيجاد نموذج قياسي يعكس إرتباط معدل التضخم المستهدف بأدوات السياسة النقدية الذي يعتمد على النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم.

قائمة المصادر والمراجع:-

أولاً:- الوثائق والنشرات الرسمية:-

- 1- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>
 - 2- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.
 - 3- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014).
 - 4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية للسنوات ((2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014)).
 - 5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الاقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-
<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/25>
- ثانياً:- البحوث والدوريات:-
- 1- الجنابي، نبيل، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St.louis) على الإقتصاد العراقي للمدة(2003-2011)، مجلة جامعة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة ، العدد الثاني والعشرون، 2012.
 - 2- خميس، باسم ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في العراق للمدة من (2003-1995)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
 - 3- حامد، أسامة، السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورقة نقاش، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله، أيلول 2000.
 - 4- سلمان، محمد صالح، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، المجلد الثالث، العدد (2)، 2006.
 - 5- الشكري، عبدالعظيم، أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة(1991-2010) (دراسة قياسية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد (15)، العدد (4)، 2012.
 - 6- عبدالقادر، نادية، دورة تدريبية للمعلمات تخص إدارة الأزمات وحل المشكلات، الكويت، 2007.
 - 7- عبدالنبي، وليد عيدي، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الإستراتيجية، البنك المركزي العراقي، من الإنترنت من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي.
 - 8- الغالبي ومطوق، عبدالحسين جليل، ليلي بديوي، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة جامعة الكوفة للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والإقتصاد، 2015.
 - 9- قاسم، مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق-التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية- "أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية"،مجلة الإصلاح الاقتصادي العدد الثالث / تشرين الأول 2006 .

ثالثاً:- الكتب.

- 1- أبديجان، مايكل، الإقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- 2- سيجل، باري، النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة طه عبدالله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986.
- 3- السيد على والعيسى، عبدالمنعم و نزار، النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والطباعة، عمان ، 2004 .
- 4- الشيببي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2007.
- 5- قاسم، مظهر محمد صالح، الإقتصاد الريعي المركزي ومأزق إنفلات السوق (رؤية في المشهد الإقتصادي العراقي الراهن)، ط1 ، دار الحكمة للنشر، بغداد، 2013.
- 6- قاسم، مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق (بناء الإستقرار الإقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم) ، ط1، دار الحكمة للنشر، بغداد، 2012.
- 7- هالوود و ماك دونالد ، سي بول ، رونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة د. محمود حسن، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.

رابعاً :- المصادر باللغة الإنكليزية:-

- 1- Lawrence J. Ghristiano ,Martin Eichenbaum and Charles L. Evans , Monetary Policy Shocks: What Have we Learned and to what End?, 1998, P.P.7-8.
<http://www.nber.org>. (2) Giuseppe De
- 2- Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy, 2000, P.1.
<http://www.papers.ssrn.com>.
- 3- CHRISTINA D. ROMER AND DAVID H. ROMER, A New Measure of Monetary Shocks: Derivation and Implications, THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW, VOL.94 NO.4, SEPTEMBER 2004.
- 4- Faure, AP, Central Banking & Monetary Policy: An Introduction, 1st edition ,Quion Institution (Pty)Limited & bookboon.com. ISBN 978-87-403-0605-7. 2013.
- 5- Gerdesmeier, Deiter, Fundamentals of monetary policy in the Euro Area, 1st edition , Quion Institution (Pty)Limited & bookboon.com. ISBN 978-87-403-0508-1. 2013 .
- 6- Dr. Tony Aspromourgos and Dr. David Kim, THE SECTORAL IMPACT OF MONETARY POLICY IN AUSTRALIA, A Structural VAR Approach, Claudia Crawford (200308097), Thesis submitted in partial fulfilment for Honours in the B. Commerce (Liberal Studies), University of Sydney, October 2007.،